ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Economic Crisis in the United States of America 1837-1842: An Analytical Study of Causes and Consequences

Duraid Waheed Ali Sheref

Kirkuk Education Directorate

* *Corresponding author: E-mail* : duraidali65@gmail.com

***Keywords*:**
Andrew Jackson
speculations
economic crisis
currencies
The Long Depression

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	3 Mar 2026
Received in revised form	25 Apr 2026
Accepted	27 May 2026
Final Proofreading	25 Oct 2026
Available online	25 Oct 2026

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

During the nineteenth century, the United States of America witnessed numerous cyclical economic crises that impacted the trajectory of the economic engine across all sectors, including the Panic of 1837. Following his election, U.S. President Andrew Jackson issued an executive order in 1833 that terminated the operations of the Second Bank of the United States and removed federal deposits from the institution. This highly controversial decision caused the government to lose control over the financial system and led to the proliferation of numerous private banks. Although the decisions issued by the Jackson administration regarding fiscal policy were intended to stabilize the economy, they ultimately yielded counterproductive results. Subsequently, the rapid rise in cotton prices, combined with increased production in the Southern states, occurred because foreign and domestic capital—left completely free for investment—remained unregulated. Consequently, speculative activities escalated rapidly in January 1836. Meanwhile, in the western regions of the United States, Americans shifted toward purchasing public lands from the federal government using paper currency. Ultimately, President Jackson's economic policies fueled heightened speculation within the paper money market.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.10.1.2026.12

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الأزمة الاقتصاديّة في الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٣٧ –١٨٤٢: دراسة تاريخية في الأسباب والتداعيات

دريد واحد علي شريف/ المديرية العامة لتربية كركوك

الخلاصة:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر العديد من الأزمات الاقتصاديّة الدورية أثرّت في سير ماكينة الاقتصاد في كافة النشاطات الاقتصاديّة ومن هذه الأزمات أزمة عام ١٨٣٧، عمل الرئيس

الأمريكي (أندرو جاكسون) بعد انتخابه بإصدار أمر تنفيذيّاً بإنهاء عمل المصرف الثاني في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٣٣ وإزالة الودائع الفيدرالية عن تلك المؤسسة، وكان القرار مثيراً للجدل، وأدى ذلك الأمر إلى فقد السيطرة من قبل الحكومة على النظام المالي وانتشرت عدد من المصارف الخاصة، على الرغم من القرارات التي أصدرتها إدارة الرئيس جاكسون في السياسة المالية إلا أنها جاءت بنتائج عكسية، ومِن ثَمّ ادى الارتفاع السريع في أسعار القطن، فضلاً عن زيادة الانتاج في الولايات الجنوبية على أن رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية التي تُركت مجاناً للاستثمار لم تخضع للرقابة فكان قد تصاعدت حدة المضاربات في كانون الثاني عام١٨٣٦ وبمعدلات سريعة، وفي الجهات الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية فقد توجه الأمريكيون هناك نحو شراء الأراضي من الحكومة الفيدرالية وبأثمان ورقية، فقد أدت سياسة الرئيس الأمريكي جاكسون الاقتصاديّة إلى ارتفاع المضاربة نحو سوق النقد الورقي.

الكلمات المفتاحية : أندرو جاكسون، ألمضاربات، الأزمة الاقتصاديّة، العملات، الكساد الطويل.

المقدمة:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر العديد من الأزمات الاقتصاديّة الدورية أثرت في سير ماكينة الاقتصاد في كافة النشاطات الاقتصاديّة، مصرفياً وتجارياً وصناعياً سببها طبيعة النظام الرأسمالي، والقلق من عدم ثبات الأسعار، وعليات المضاربة وغيرها، ومن هذه الأزمات أزمة عام ١٨٣٧ والتي عدت من أشد الأزمات واستمرت لأعوام عدة، وكانت لها نتائج وتداعيات على كل جوانب الحياة في الداخل الأمريكي منها الاجتماعية والسياسية، ولهذا جاء اختيار عنوان البحث الموسوم (الأزمة الاقتصاديّة في الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٣٧ –١٨٤٢: دراسة تاريخية في الأسباب والتداعيات).

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة، الأول بعنوان (أسباب الأزمة الاقتصاديّة)، وفيه تطرقنا إلى دور الرئيس الأمريكي جاكسون في إنهاء المصرف الثاني وانتقال الودائع الفيدرالية إلى المصارف الخاصة بدلاً من مصرف يشرف عليه الكونغرس، ومِن ثَمّ المضاربات على أسعار القطن، واسعار الأراضي.

أمّا الثاني فتطرقنا فيه أزمة عام ١٨٣٧ حتى ١٨٤٢، استعرضنا فيه الأزمة الاقتصاديّة عام ١٨٣٧ وكيفية حدوثها، واتهام بعض المصارف بالمضاربة، ومِن ثَمّ دور المجالس التشريعية في الولايات الأمريكية في تخطي الأزمة بعد ضغطها على المصارف.

أمّا الثالث تداعيات الأزمة الاقتصاديّة على الأوضاع الاجتماعية والسياسيّة ١٨٣٧–١٨٤٢ واستعرضنا فيه تداعيات الأزمة على المجتمع الأمريكي منها الكساد وارتفاع البطالة، وعدم تسديد الديون بين عامة

الناس، ومِن ثَمّ الانعكاسات السياسيّة منها القاء اللوم على كل حزب واتهام الشخصيات لكونها سبب الأزمة

اعتمدت في البحث على مصادر أجنبية عديدة التي أغنت البحث بمعلومات قيمة ومهمة، ومنها كتاب (The Many Panics of 1837 People، Politics and The Greation Of Translantic Financil Crisis) أزمات عام ١٨٣٧ العديدة : الشعب، السياسة، وظهور الأزمة المالية عبر الأطلسي، للكاتبة جيسيكا ام ليبلير، إذ تطرقت الكاتبة للأزمة الاقتصاديّة من كل جوانبها والأسباب التي أدت لحدوث الأزمة، فضلا عن تداعيات الأزمة على المجتمع الأمريكي، وعن حال الناس وكيف حولوا تجاربهم من الأزمة المالية في عام ١٨٣٧، وعُدّ الحدث بمثابة نقطة تحول في تاريخ أمريكا المالي والاقتصادي، وكتاب(The first Great Depression: Economic Crisis and Political Disorder in the United States، (1837-1848 الكساد الهائل الأول: الأزمة الاقتصاديّة والفوضى السياسيّة في الولايات المتحدة للفترة ١٨٣٧–١٨٤٨، للكاتب ألاسدير روبرتس، إذ يستعرض الكاتب كيف تفاقمت مشاكل البلاد بسبب اعتمادها على التجارة والاستثمار الخارجي، لا سيما مع بريطانيا، وكيف حوّلت مؤسساتها السياسيّة لتحقيق توازن، وكيف تعاملت بصعوبة مع مكانتها في الاقتصاد العالمي، ويتناول كيف استجابت البلاد للتداعيات السياسيّة و الاجتماعية، فضلاً عن عدد من المصادر الاجنبية والمصادر العربية والموسوعات العربية والأمريكية والتي اغنت البحث بمعلومات مهمة.

أولاً: أسباب الأزمة الاقتصاديّة.

تولى الرئيس آندرو جاكسون (١٧٦٧– ١٨٤٥): سياسي ورجل دولة امريكي , هو الرئيس السابع للولايات المتحدة ألأمريكية , ولد عام ١٧٦٧ رئيساً للولايات المتحدة ألأمريكية لولايتين متتاليتين بين اعوام (١٨٢٩ – ١٨٣٧)، توفي عام ١٨٤٥ (M.Schlesinger, 2010, pp. 56-64), وكان اول عمل قام به دعم النظام المالي عبر تقليص الدين القومي من(٨٠) مليون دولار أمريكي إلى (٤٠) مليون دولار، وحققت التعريفات الجمركية عوائد ضخمة في المدة من عام ١٨٢٩والى عام ١٨٣١، واظهر الرئيس جاكسون غضبه الشديد من عمل المصارف ولاسيما المصرف الثاني الولايات المتحدة (Second Bank of the United States) وهو مصرف مركزي مُصمّم على غرار مصرف الولايات المتحدة الأول , وقّع الرئيس الامريكي جيمس ماديسون ليصبح قانوناً مُصرّحاً بأن المصرف قد برّر دستوريته عام ١٨١٦ , وفي عام ١٨٣٣ سحب الرئيس جاكسون جميع الأموال الفيدرالية من المصرف الثاني مما أجبره فعلياً على إغلاق أبوابه ، فقد كانت رؤية الرئيس جاكسون السياسيّة تقوم على أساس أن الشعب يجب أن يكون صاحب السيادة (Bray, 1947, p. 4)، وكان يعتقد أن المصرف الثاني وسيادة الشعب هما فكرتان غير متوافقتين، فأثار مسالة إعادة تجديد الرخصة للمصرف الثاني قبل سبعة اعوام من انتهاء رخصته (اي في عام ١٨٣٢)، واظهر الرئيس جاكسون عزمه التخلص من المصرف الثاني وعدم التجديد له، ويذكر ان المصارف لاسيما المصرف الثاني كانوا يستخدمون السندات الفيدرالية التي كانت

أدوات دين حكومية طويلة الأجل ذات ضمانات على إصدارتها من الاوراق النقدية المصرفية بنكتوت وهي الاوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي وفقا لمجموعة من القوانين والتي تحكم عملية الاصدار النقدي, وتلزم الحكومة البنك المركزي بان يغطي ما يصدره من بنكنوت بالذهب والفضة او بهما معاً, وبسندات اوراق مالية ثابتة القيمة مستندة الى الذهب , وذلك بان يكون الزبائن بأمان في التعامل معها، وسببه كانت رغبة الرئيس جاكسون في التخلص من النقد الورقي، وكان لديه أسباب في عدم ثقته في النشاطات المصرفية للمصرف الثاني، وكان يرى أن المصرف الثاني اصبح يشكل خطراً على المؤسسات الديمقراطية، وباعتقاده انه ركز القوة والسلطة في ايادي قلة من الناس غير مسؤولة تجاه الشعب (Watson, 2006, p. 186).

وقام الرئيس جاكسون في ايلول عام ١٨٣٣ بالتحويل التدريجي للودائع الحكومية من المصرف الثاني، ونقل أموال الحكومة الاتحادية من المصرف الثاني إلى مجموعة مختارة من مصارف الولايات المعينة كودائع اتحادية، وتدفقت معظم الإيرادات الاتحادية اللاحقة إلى تلك المصارف (فرحات و ابراهيم، ١٩٤٦، صفحة ١١٦)، إذ أعطى السيطرة على أموال الحكومة الاتحادية للخزانة نفسها، بدلاً من المؤسسة يستأجرها ويشرف عليها الكونغرس لأداء تلك المهمة، ومثل توسعاً كبيراً في السلطة التنفيذية والسلطة التقديرية على السياسة المالية، على الرغم من معارضة الكونغرس لهذا القرار، لأنهم عدوا المصرف الثاني مؤسسة مالية من الصعب الاستغناء عنه، لأن عمله كان المحافظة على استقرار العملة والعمليات المالية للحكومة، وإن انهياره المفاجئ سيشكل كارثة وطنية كبيرة على النظام المالي الأمريكي (عبود، ٢٠١٦، الصفحات ١١٦-١١٧).

ورغبة من قبل الرئيس جاكسون في تيسير نظام الائتمان فقد اجيزت لبعض الولايات إنشاء مصارف خاصة من دون الاحتياج إلى إجراءات قانونية، وقد كانت بمثابة حافز لإنشاء مصارف جديدة خاصة في الولايات الأمريكية بعد إنهاء عمل المصرف الثاني، فكانت النتيجة أنه بين عامي ١٨٣٤ و ١٨٣٥ تم تنظيم (٢٨٢) مصرفا خاصا جديدا، وكان هؤلاء الأشخاص غرضهم الوحيد من انشاء المصارف الخاصة هو إصدار النقود الورقية (Smith, 1953, p. 16)، إذ قامت هذه المصارف بطباعة النقود الورقية والذي كان قابلاً للاستبدال بالعملة الوحيدة التي تم إنتاجها أو التصريح بها من قبل حكومة الولايات المتحدة التي يمكن أن تحملها لاستبدال أعمالها المعدنية (أي عملات ذهبية أو فضية، وهي اكثر الاشياء موثوقة وعندما تكون المصارف قادرة على الوصول إلى الائتمان، سواء عن طريق خصم الصكوك المكتوبة أو الإقراض بضمانات عقارية، كانت غالباً تفعل ذلك بمنح المُقرض أوراق نقدية وقد اتسع حجم الأوراق النقدية المتداولة للفرد في الولايات المتحدة بنسبة ٤٠%، وهناك بعض المصارف التي تم اختيارها للعمل كجهات إيداع للأموال العامة من قبل وزارة الخزانة تخضع للوائح، لكن هذه اللوائح لم يكن لها قوة القانون (اي لم يعمل لها قانون ينظم عملها)، وكان كل ما يمكن لوزارة الخزانة فعلها في حالة حدوث انتهاك من قبل أحد المصارف هو إزالة الودائع من الاحتفاظ بها، وهذا لم يثبت فعاليته للغاية

ونتيجة لذلك أصبح النظام المصرفي الخاص نفسه مضارباً وهي المخاطرة التي تحدث في البورصة بالبيع والشراء بناء على توقع تقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار، وقد يؤدي هذا التوقع إذا أخطأ بدفع فروق الأسعار بدلاً من قبضها (موزي، ٢٠١٧، صفحة ٤٥٠) ، وأصبح نظام الائتمان في المصارف الخاصة قريباً من المضاربين (Philips, 1937, p. 132).

ادى الارتفاع السريع في أسعار القطن إلى اتساع حركة التصنيع وتحسين شبكة النقل، فضلاً عن زيادة الانتاج في الولايات الجنوبية فأدى ذلك إلى زيادة الطلب على القطن وإمكانية زراعة مربحة للقطن(قصير التيلة) (Alasdair, 2012, p. 30)، إذ تضاعفت صادرات القطن لتصل إلى أكثر من نصف قيمة إجمالي الصادرات الأمريكية ولاسيما إلى بريطانيا، على إن رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية التي تُركت مجاناً للاستثمار في زراعة القطن لم تخضع للرقابة فكان الشخص الوحيد الذي ربح هو المضارب، فقد تصاعدت حدة المضاربات في كانون الثاني عام١٨٣٦ وخاصةً في الولايات الجنوبية وبمعدلات سريعة (Philips, 1937, p. 133).

وبالاتجاه نحو الجهات الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية فلم تكن فيها المضاربات على الاوراق النقدية بل كانت على الأراضي، فقد توجه الأمريكيون هناك نحو شراء الأراضي من الحكومة الفيدرالية وبأثمان ورقية (Ogg, 1919, p. 132)، فقد ادت سياسة الرئيس جاكسون الاقتصاديّة إلى ارتفاع المضاربة نحو سوق النقد الورقي، وفي نيسان ١٨٣٦ اقترح الرئيس جاكسون على الادارة الأمريكية بإصدار تعليمات على مكاتب الأراضي بان لا يقبل ثمنها الا بالذهب والفضة، ولكن بعض الوزراء عارضوا القرار، وعندما عرض القرار على مجلس الشيوخ ايضا عارضه بعضهم ذلك لضلوعهم في عمليات المضاربة (Markham, 2002, p. 191).

أصدرت وزارة الخزانة في١١ تموز ١٨٣٦ امراً تنفيذيا آخراً بما سمي آنذاك بقانون تعميم النقد المعدني وحظر العملات المسكوكة (SpecieCircular) والذي يفرض دفع ثمن الأراضي بواسطة الذهب او الفضة معاً، والغاية منها وقف حركة المضاربة في أراضي المناطق الغربية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على النقد المعدني من الذهب والفضة في المناطق الغربية، وادى ذلك القرار إلى استنزاف المصارف من النقود المعدنية، (Carter, 2006, p. 45) فقد وجدت الكثير من المصارف نفسها في ضائقة بسبب قلة النقود، مما تسبب في انكماش السوق النقدي، على الرغم من أن فعالية سياسة الرئيس جاكسون الاقتصاديّة في الحد من المضاربة على الأراضي، فقد سحبت مبالغ طائلة من المصارف لتُودع في خزائن مكاتب الأراضي وبنوك الإيداع في الولايات المتاخمة، ومع انخفاض الاحتياطيات في الشرق، انخفض الائتمان أيضا في الوقت نفسه، ازدادت شكوك حاملي الأوراق النقدية والودائع المصرفية حول قدرة البنوك الشرقية على الوفاء بوعودها بسداد طلباتهم للعملات المعدنية.، فقد بدأ الناس يفقدون الثقة في المؤسسات المصرفية في الدولة (Markham, 2002, p. 198).

ومن جانب اخر شهدت القروض البريطانية للولايات المتحدة ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي (١٨٣٤ و١٨٣٦) إذ بلغ إجمالي ديون الولايات المتحدة الخارجية (١١٠) ملايين دولار، وبحلول عام ١٨٣٦ تضاعف هذا الرقم ليصل إلى(٢٢٠) مليون دولار وكان هذا حافزاً هائلاً للاقتصاد الأمريكي وسبباً رئيسياً للمضاربة المحمومة في الولايات الجنوبية والغربية وقد فاق حجم رأس المال البريطاني المتدفق إلى الولايات المتحدة بكثير المبالغ التي كانت الحكومة الفيدرالية تحولها إلى مصارف الولايات (Mcgrane, 1965, p. 160).

وكانت هذه القروض البريطانية بشكل أكبر تم تقديمها في شكل أرصدة تجارية، فبدلاً من المطالبة بسداد فائض الواردات على الصادرات، سمح للتجار الإنجليز للمال بالبقاء في هذا البلد للاستثمار باسمهم، وكان أعلى بكثير من الأموال المقترضة استخدمت لتمويل و توسيع مزارع القطن، وفي بعض الحالات لغرض تمويل مصارف جديدة (lepLer, 2013, p. 2)، وفي ٧ أب من عام ١٨٣٦ غيرت بريطانيا سياسة الإقراض الخاصة بها، رافضا السندات المتبادلة من المؤسسات المشاركة في تمويل التجارة الأمريكية في القطن بدافع القلق بشأن جدارتها الائتمانية، مما أدى إلى انخفاض أسعار القطن وتخلف تجار القطن الأمريكيين عن سداد الديون (lepLer, 2013, p. 3).

ثانياً: الأزمة الاقتصاديّة في الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٣٧-١٨٤٢.

أثرت السياسة الاقتصاديّة التي اتبعها الرئيس جاكسون على شعبيته بين الناخبين الأمريكيين، فخسر الانتخابات الرئاسية أمام نائبه ومنافسه في الانتخابات الرئاسية فان بيورين (Van Buren) (١٨٣٧-١٨٤١) سياسي امريكي ورجل دولة , هو الرئيس الثامن للولايات المتحدة ألأمريكية , ولد في نيويورك عام ١٧٨٢, وثم وزيرا للخارجية اعوام ١٨٣٠ -١٨٣١, ونائب للرئيس ألأمريكي اندرو جاكسون ١٨٣٣-١٨٣٧, ورئيسا للولايات المتحدة ألأمريكية اعوام ١٨٣٧-١٨٤١,توفي عام (Vally, 2010, p. 109)١٨٦٢. إذ واجه الرئيس بيورين تركة اقتصادية ثقيلة (lepLer, 2013, p. 4).

رافق تلك التطورات انهيار مالي اصاب فجأة مبنى تابع للمضاربين في نيو اورليانز (New Orleans) في ١٤ آذار١٨٣٧ والذي يعد احدى اكبر مبنى للأوراق المالية في نيويورك (New York)، وفي ١٧ آذار وصلت أنباء الكارثة التجارية التي اجتاحت الجنوب وهو انخفاض أسعار القطن، حاول بنك الولايات المتحدة الذي والذي كان يعمل بموجب ترخيص جديد منحته إياه ولاية بنسلفانيا مساعدة التجار والمصرفيين الأمريكيين عبر الاستفادة من رصيده الائتماني المتبقي في لندن، لكن ذلك لم يُجدِ نفعاً يُذكر ولم تُقدم الحكومة الفيدرالية أي إغاثة (Alasdair, 2012, p. 43)، اضطرَّ المصارف وعدد من التجار الذين كانوا يتوقعون من نيو أورليانز إما الإغلاق أو تعليق العمليات إذ أعيدت حوالاتهم وأوراقهم المالية من دون مقابل، واستمرت حالات الإخفاق والتعليق وطلبات الوقت طوال المدة المتبقية من نيسان ١٨٣٧ (Hubreman, 2013, p. 28)، وفي لندن (London) أثار وصول أنباء تعليق

الديون إلى حزيران قلق الدائنين، الذين أدركوا أن الديون الأمريكية المستحقة الآن لا يمكن استردادها إلا بمزيد من الأوراق النقدية بدلاً من الذهب (Alasdair, 2012, p. 46).

اكتشفت عمليات احتيال في مصرف الميكانيكا ومصارف الحوض الجاف في مدينة نيويورك في وول ستريت (Wall Street) وهي مركز الاعمال في نيويورك تأسس في عام ١٨١٧ وبقي مركزاً مالياً مهما للاقتصاد الامريكي, اذ بلغ عدد الشركات المساهمة فيه حوالي ٥,٠٠٠ شركة, واتسمت فيه ملكية الاسهم والسندات بالتمركز الشديد (فيكتور، ١٩٥٢، الصفحات ٥٤-٥٥) ، وأن ثلاثة من أكبر المصارف في نيو أورليانز كان لديها دور في المسالة، فتوجه سكان نيويورك نحو المصارف وطالبوا باسترداد نقودهم الورقية، وبحلول منتصف الليل اجتاحت الأزمة الاقتصاديّة كل مكان فتم سحب مبلغ (٦٢٥)الف دولار أمريكي من خزائن المصارف وفي نيويورك وحدها، وتم إضعاف مصارف الإيداع الرئيسية في المدينة بشدة بسبب السياسة النقدية التي وضعتها عليها إدارة الرئيس جاكسون السابقة في توزيع الإيرادات الفائضة على المصارف وبالتالي اضطروا إلى تعليق جميع المدفوعات الخاصة (lepLer, 2013, p. 10).

وتوقف عمل عدد من المصارف للمدة من ٥ حتى ٢١ ايار، التي كانت تقع في اهم المدن التجارية والصناعية الرئيسية في البلاد ذلك عندما فشلت مصارفهم في تخطي الأزمة، وتوقف نظام الائتمان الوطني فالعملة التي تم سحبها من المصارف لم يتم إعادة تداولها وقد تكدست بين الناس وتوقفت الأعمال عملياً، وفي ٢٨ ايار عام ١٨٣٧ قامت عدد من المصارف الخاصة في البلاد بتعليق المدفوعات الخاصة (Northrup, 2003, p. 26).

عقد المصرفيون اجتماعاً في مدينة نيويورك في آب١٨٣٧ لمناقشة طرق ووسائل كسر الأزمة، وقرروا أن الطريقة الأكثر فاعلية لاستعادة الثقة العامة هي استئناف المدفوعات المحددة في أسرع وقت ممكن، فأصدروا تعميماً يدعو إلى عقد اجتماع بين المصرفيين في مدينة نيويورك في تشرين ألأول١٨٣٧ مع مصرفيي فيلادلفيا (Philadelphia)، والذي سيطر عليهم اصحاب المصرف الثاني المعارضين لقرار الرئيس الأمريكي جاكسون بحل المصرف، إذ رفضوا إرسال أي مصرفي منهم وتمت الدعوة الثانية في ٢١ تشرين الأول ١٨٣٧، فانعقد المؤتمر في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٣٧ ثم تأجل مرة اخرى إلى ٢ نيسان ١٨٣٨ (Juglar, 1916, p. 69).

سيطر المصرفيون في فيلادلفيا على الاجتماعات وفرضوا قراراً، فأكدوا إنه ليس من الحكمة تحديد موعد محدد لاستئناف المدفوعات المحددة في ضوء الظروف الراهنة في هذا الوقت، وكان القرار بمثابة خيبة أمل للبلاد ولاسيما لمصرفيي نيويورك، إذ شعر كثير منهم منها مصرف فيلادلفيا الذي كان يتبنى اسلوب المماطلة كوسيلة لإجبار الحكومة على سحب التعميم النوعي الذي صدر سابقا في عهد الرئيس جاكسون وإعادة المصرف الثاني إلى وضعه القديم وايضا لضرب مصارف نيويورك (H, 1892, p. 42).

أعيد تجميع المؤتمر في ١٨ كانون الأول ١٨٣٨ وبمجرد أن سيطر المصرفيون في فيلادلفيا على زمام الأمور وأجبروا من خلال قرار دعا فيه إلى استئناف المدفوعات الخاصة في كانون الثاني ١٨٣٩، وكان هذا التاريخ المتأخر غير مرضٍ لمصرفي نيويورك وفقاً لقانون الإغاثة الذي أقرته الهيئة التشريعية لنيويورك بعد أيام قليلة من حدوث الأزمة، فاضطروا لاستئناف المدفوعات المحددة بحلول ١٦ ايار ١٨٣٨ أو التنازل عن الموعد الذي كان يريده مصرفيو فيلاديلفيا، كما أعربت بعض الدول منها بريطانيا عن عدم رضاها عن تأخر الموعد المحدد للاستئناف، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء حتى ١٣ تموز ١٨٣٨ (Northrup, 2003, p. 43)، واجهت المصارف الأمريكية مهمة تنسيق معقدة تفاقمت بسبب غياب مصرف مركزي أو وزارة خزانة قوية قادرة على فرض حل مشترك، وفي نهاية المطاف استأنفت مصارف نيويورك أعمالها في أيار عام ١٨٣٨ مدعومة بقرض قيمته مليون دولار من العملات المعدنية من مصرف إنكلترا (The Bank of England) الذي يرجع فكرة تأسيس المصرف الى رجل الاعمال الانكليزي وليام باترسون بالتشاور مع اللورد الانكليزي شارل مونتاجو بتاسيس مصرف حكومي ,لايجاد الطرق الملائمة لادارة شؤون البلاد وتوفير تكاليف الحرب وسدادها وكان ذلك عام ١٦٩٤ (عبدالله، ٢٠٢٢، الصفحات ١٧٠-١٧١). الذي كان يتمتع بوفرة مالية واستأنفت معظم المصارف الأمريكية الأخرى أعمالها بحلول اب عام ١٨٣٨ (Hirsch, 1978, p. 77).

وأمر حاكم ولاية بنسلفانيا(Pennsylvania) المصارف في ولايته باستئناف المدفوعات بحلول ١٣ آب ١٨٣٨، دفع مصرفيو فيلاديلفيا ان يوجهوا للمصرفيين من ولايات مختلفة دعوة لحضور مؤتمر الأمر الذي من المؤمل عقده في مدينتهم في ٢٢ تموز ١٨٣٨، واستجاب ممثلون من ماساتشوستس (Massachusetts) وكونيتيكت (Connecticut)وورود آيلاند(Rhode Island) و وديلاوير (Delaware) وماريلاند (Maryland) وفرجينيا (Virginia) وكنتاكي(Kentucky) وميسوري (Missouri) للدعوة، وبعد المناقشات تم الاتفاق على استئناف العمل في الموعد المحدد الذي اقره حاكم ولاية بنسلفانيا، و كان لهذا الإجراء تأثير جيد في تحفيز الثقة في عدد من المراكز التجارية الأخرى (Bourne, 2019, p. 50).

استؤنفت المصارف في نيو جيرسي (New Jersey)وكارولينا الشمالية (North Carolina) وساوث كارولينا (South Carolina) وجورجيا (Georgia) وميسوري في غضون خمسة أشهر، وتم طرح السندات من جميع الأنواع الصادرة عن الدول والشركات الخاصة المختلفة في السوق، وانخفضت مبيعات الأراضي، واستأنف التجار اعمالهم في البضائع الأوروبية، وأدى النقص المقدر في محصول القطن إلى دفع عدد من المصارف إلى النظر بالمسالة، وكان السبب في المضاربة على القطن هو مصرف بنسلفانيا، فقد دفعوا سعر القطن إلى ما يصل إلى ستة عشر سنتاً للرطل، فرفضت مصانع القطن الإنكليزية شرائها بهذا السعر (Milton & Schwartz, 1982, p. 33)، اذا اقترض المصرف بكثافة من أوروبا للحفاظ على سيولته ومساعدة المصارف والتجار الأمريكيين الآخرين ولتوفير الأموال

اللازمة للسداد أطلق المصرف خطة معقدة للمضاربة على القطن، وقدّر المصرف أنه إذا تمكن من شراء كميات كافية من القطن من المزارعين المتعثرين بأسعار منخفضة نسبياً، فسيكون قادراً على التلاعب بالسعر في البداية، بدا أن المشروع ناجح، ولكن عندما بدأت أسعار القطن في الانخفاض، وجد وكلاء المصرف أنفسهم أمام مخزون كبير من القطن غير القابل للبيع (Bolles, 2009, p. 410).

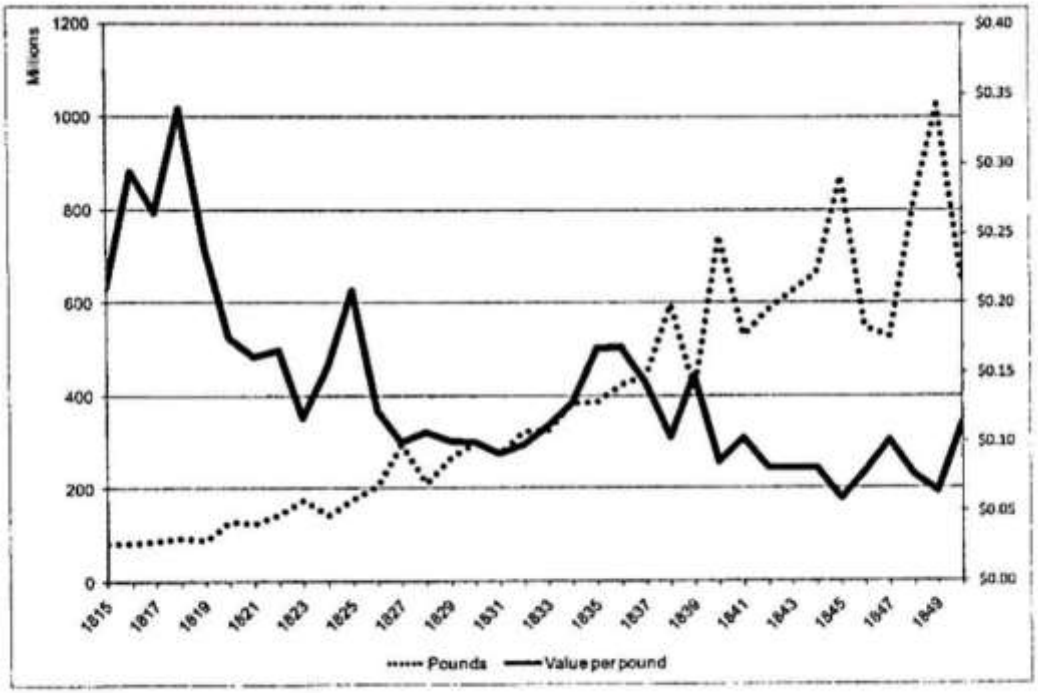

إجمالي حجم صادرات القطن بالرطل، رسم توضيحي يمثل انخفاض صادرات القطن طوال سنوات الأزمة ومابعدها بمدة : (House of Representatives, 1884, p. 74)

أصبح الوضع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية ايلول عام ١٨٣٨ أكثر إثارة للقلق، واستمر حتى ٨ تشرين الأول ١٨٣٩ إذ اجتمع المصرفيون في نيويورك وفيلادلفيا لمناقشة سبل ووسائل تأمين الإغاثة، وتم تقديم اقتراح بتعليق المدفوعات المحددة قبل الاجتماع ولكن تم رفضه على أساس عدم الجدوى من هذا الاقتراح (Adams, 2011, p. 770)، وفي ٩ تشرين ألأول١٨٣٩ اضطرت مصارف فيلادلفيا القيام بالتعليق في غضون أسبوع، اما مصرف ولاية بنسلفانيا فعلقت المدفوعات المحددة بسرعة في جميع أنحاء البلاد، وفي مدة زمنية قصيرة نسبياً اتبعت جميع المصارف في الجنوب والغرب حذوها، فواصلت مصارف فيلادلفيا بضغط من زبائنها بدفع مبالغ محددة، ورجع الكساد مرة أخرى، لان المصارف التي كانت قد توقفت في عام ١٨٣٩ قامت لتفعيل الاستئناف، في كانون الثاني عام ١٨٤٠منها مصارف في الجنوب والغرب، وكان تأخيرهم يرجع إلى حقيقة أنهم كانوا يخشون أن يغرقهم فيضان من الأوراق النقدية في فيلادلفيا من كل أنواعها (Timberlake, 1978, p. 11).

أمرت الهيئة التشريعية في ولاية بنسلفانيا في ٣ نيسان١٨٤١ بضغط من الناس مصارف الولاية باستئناف المدفوعات المحددة في ١٥ كانون الثاني١٨٤١ أو قبله، امتثلت المصارف للأمر في غضون أيام قليلة، فقررت مصارف ماريلاند وفيرجينيا أنه يمكنهما اتخاذ خطوة مماثلة في ١ تموز١٨٤١، ويبدو أنه من المحتمل أن تحذو مصارف الجنوبية والغربية حذوهما قريباً، ولكن قبل أن تبدأ الحركة بشكل جيد وبعد الاستئناف الذي استمر عشرين يوماً استنزفت مبلغ (٦) ملايين دولار مما ادى بمصرف بنسلفانيا على إغلاق أبوابه وبخسارة كاملة، وتم إجبار جميع المصارف في فيلادلفيا على التعليق، واضطرت المصارف في نيوجيرسي وديلاوير وماريلاند وفيرجينيا ومن أجل حماية نفسها إلى اتخاذ إجراء مماثل، وكانت بعض المصارف معرضة لغرامات شديدة للتعليق أو المدفوعات المفاجئ بموجب القانون في بعض الولايات (Williamson, 1964, p. 66).

ولكن بحلول عام ١٨٤٢ مع انتشار الكساد على نطاق واسع، ألغت العديد من الولايات منها بنسلفانيا وماريلاند وفيرجينيا وإلينوي(Illinois) قوانين العقوبات الخاصة بهم، ولم يتم بذل المزيد من الجهود لتصحيح الوضع، في الوقت الذي كان هناك عدد من المصارف استمرت في دفع مسكوكات، ولكنهم أجبروا على التعليق ايضا نتيجة أعمال شغب، فقرر مجلس ولاية أوهايو (Ohio) التشريعي في٢٠ كانون الثاني ١٨٤٢ اتخاذ بعض الإجراءات المحددة وتبنى سلسلة من القرارات التي تم التأكيد عليها، منها إجبار المصرفيين على الاستئناف أو تصفية المصارف وتم إبلاغ المصارف في أوهايو أنه اذا لم تستأنف عملها قبل٤ اذار ١٨٤٢ فسيتم إعلان تصفيتها (Alasdair, 2012, p. 70).

استأنفت المصارف اعمالها في أوهايو وعلى النظام المصرفي القديم، وكانت النتيجة أنه بحلول نهاية عام ١٨٤٢ عاودت عدد من المصارف التي علقت اعمالها، ومن جانب واجهت بعض المصارف عدد من المصاعب في تنفيذ أوامر الاستئناف وتنفيذ الإصلاح وعدم القدرة على تسديد الديون منها لويزيانا و ميشيغان (Michigan) وماريلاند وبنسلفانيا وإلينوي، واضطرت بعض المصارف بقوة الظروف للتعليق لمدة قصيرة أخرى، واستأنفت اعمالها بعد مدة قصيرة، واستمرت الظروف في التحسن تدريجياً (Hirsch, 1978, p. 82).

ثالثاً :-تداعيات الأزمة الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية والسياسيّة ١٨٣٧-١٨٤٢.

إن الجو النفسي السائد بين افراد الشعب الأمريكي كان جو من الخوف والشك عقب اندلاع أزمة عام ١٨٣٧ فقدان الثقة في المستقبل وفي مؤسساتهم السياسيّة والاقتصاديّة وحتى في أنفسهم، لقد عانى أصحاب رؤوس الاموال من خسائر فادحة في الأسهم والممتلكات وكثير منهم من قاموا بتصفية ثرواتهم وقدرت هذه الثروة بالملايين، وآخرون ممن تمكنوا من الحفاظ على ممتلكاتهم سليمة صاروا يقتصدون نقودهم لاستخدامات الحياة اليومية، ونتج عن هذه ألازمه الآلاف العاطلين عن العمل منهم الميكانيكيون والبحارة وعمال الرصيف والعمال، والكتبة والخياطين، فكان العمال يسيرون في الشوارع باحثين عن العمل في الولايات الأمريكية (Alasdair, 2012, p. 77).

اما النساء فقد كانت تتوسلن في الشوارع من اجل الحصول على الطعام لأطفالهن، والعمال الذين احتفظوا بوظائفهم فانهم واجهوا مشاكل عديدة فكان الكثير منهم يتقاضون رواتبهم بعملة منخفضة القيمة وعليهم القبول بها، ومِن ثَمّ لم يكن أحد منهم يعرف ما سيكون عليه أجره الحقيقي من أسبوع لآخر بل وحتى موظفي الحكومة الفيدرالية اشتكوا من هذا الامر، وأكدوا أن كبار المسؤولين كانوا يجبرون الموظفين على قبول العملة منخفضة القيمة (Katz, 1996, p. 22)، ومن الصعوبات الأخرى التي واجهت أولئك الذين تمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة خلال فترة المضاربة، لأن فضلا عن زيادة عامة في الإيجارات وأسعار المواد الغذائية والوقود ومع اشتداد الأزمة ضعفت النقابات بشكل خطير ولم تعد قادرة على منح العامل الحماية التي يحتاجها، بل ترددت شائعات أن النقابات نفسها كانت تدعو إلى مزيد من التخفيضات في الأجور (Williamson, 1964, p. 71).

وكان النقاش بين افراد الشعب الأمريكي حول من تسبب بهذه الأزمة، فقال بعضهم أن الأزمة حدثت بسبب المضاربة وأرباحها، وكانوا صريحين في إدانتهم لها ووصفوه بشدة بأنه غير أخلاقي باعتبارها نوعاً من المقامرة بأموال الآخرين، وكان غرضهم زعزعة سوق المال وعالم الأعمال بأكمله، والحصول على دخل قومي كبير من مبيعات الأراضي، وألقوا باللوم على التجار البريطانيين (Howard, ,2015, p. 222)، وفي اجتماع عام في فيلادلفيا في ١٥ آذار١٨٣٨ حضره جمع كبير من الناس، أكدوا أن بعض التجار الأمريكيين كانوا يقومون بتصدير أنواع معينة من المواد المعدنية من أجل تعزيز ثرواتهم وضرب الاقتصاد الأمريكي وعملتها المشروعة في أوروبا وترك الشعب الأمريكي يستخدم النقود المزيفة (Katz, 1996, p. 28).

وكانت أحدى الآثار التي نشأت عن المناقشات المتعلقة بالائتمان والمصارف، هو الكراهية الواضحة لأنظمة الائتمان والمصارف وللعملة الورقية بشكل عام، واتُهم المصرفيون باستخدام عملة البلاد كوسيلة للثراء، والتواطؤ في تعليق المدفوعات، واتحد العمال والتجار في شجب النظام السياسي بأكمله باعتباره جزءاً من نظام للاحتيال والخداع بحسب وصفهم، وفي الهيئة التشريعية لولاية إلينوي في ٧ تشرين الثاني ١٨٣٩ ندد أحد المتحدثين بالنظام الاقتصادي الحالي قائلاً: "**ألغى آباؤنا الثوريون قوانين التبعية، وبالتالي تصوروا أنهم وضعوا حاجزاً لا يُقهر ضد تمركز الملكية، ومع ذلك فقد ابتكرنا وسائل من خلال وكالة الشركات لتركيز أكبر قدر من الثروة والممتلكات وحيازتها ونقلها إلى الأبد، لقد ألغوا الرتب الوراثية ووضعوا أحكاماً ضد لقب النبلاء، ولقد خلقنا نبلاء بلا لقب** " (Franklin, Important Armies of The Power : The Story of Colective Action of The Unemployed 1808-1942, 1991, p. 13).

وخلال مدة ألازمه اغلقت جميع المصارف في البلاد أبوابها ورفضت الوفاء بالتزاماتها، وكشفت التحقيقات مع المحققين الخاصين ومدققي المصارف الحكومية عن عدد من الممارسات المصرفية غير النظامية، وحتى عمليات الاحتيال الفعلية،، وذلك لأن أحد المحققين تأكد من أن التزوير في ٢٥٤

مصرفا كان متداولاً، وعدد من الأوراق النقدية المزيفة، وفي محاولة لتصحيح هذه الأزمة من قبل وزارة الخزانة الأمريكية تم تمرير مجموعة من القوانين المصرفية بين اعوام ١٨٤٠و١٨٤١ولكن من دون التوصل إلى حلول (lepLer, 2013, p. 32).

ومن الآثار الاجتماعية الأخرى الشعور بالاستياء لنداءات منح الإغاثة المؤقتة من قبل الادارة الأمريكية، بسبب تراكم الديون وزيادة عدد الدعاوي القضائية، إذ قام بعضهم بأعمال شغب تعبيراً لرفضهم ارجاع الديون التي عليهم، وأصروا على أن يقر المشرعون قوانين من شأنها أن تحرم أو تحد بشكل دائم من سلطة الدائنين، ورفض الديمقراطيون المعتدلون الذين كانوا في السلطة الاستجابة لمطالبهم، مؤكدين أن مثل هذه القوانين ستكون غير دستورية وستؤدي إلى تجاهل عام للديون (Alasdair, 2012, p. 100)، وبضغط شعبي استجابوا للدعوات المطالبة بالإغاثة من خلال تمرير قانون الإفلاس الوطني لعام ١٨٤١ فقد قسم القانون المفلسين إلى فئتين: الفئة ألأولى هم جميع الأشخاص، بغض النظر عما إذا كانوا تجاراً أو مزارعين أو ميكانيكيين، ولم تكن ديونهم ناجمة عن التقصير كموظف عام أو وصي ثم أصبح مفلساً طوعياً ويعلن أنه غير قادر على سداد ديونه، والفئة الثانية: هم التجار والمصرفيون والوسطاء والعاملون ومتعهدو الاكتتاب ومدينون بما لا يقل عن ألفي دولار أي من هؤلاء بناءً على التماس من دائن كان مستحقاً له خمسمائة دولار على الأقل، قد يُحكم عليه رغماً عنه، وكان هذا القانون شائعاً للغاية لدى المدينين بشكل عام وتم تقديم التماس إلى الكونغرس لتعديله ليشمل المصارف والشركات الأخرى، وكان هناك عدد من الهاربين من دعاوى الديون، وعدد من المزارعين إما قد اختبأوا أو فروا إلى أقصى الغرب مع عبيدهم وبضائعهم المنقولة الأخرى، ولأن القانون كان بأثر رجعي، فقد حرّرهم من الخطر المستمر إي من الاعتقال (Charles, 1978, p. 24).

وبالنسبة لمسالة الضرائب فكانت هناك أعدادا كبيرة من الخاضعين للضريبة، ذلك للهروب من الركود الاقتصادي الذي اجتاح البلاد، فقد هجروا مدنهم الأصلية وانتقلوا إلى الغرب و لم يتوقفوا هؤلاء المهاجرين إلا عند الولايات الحدودية آنذاك، ولكنهم اكتشفوا فور وصولهم أنه حتى هناك كانت معدلات الضرائب كبيرة، وأن عدد من السكان المحليين مثلهم قد حزموا أمتعتهم وتوجهوا إلى اماكن اخرى، وكانت ثلاث من الولايات قد شملها حركة النزوح هي آيوا ومينيسوتا، وتكساس، واصبحت هذه الولايات مهجورة من سكانها إلى حد ما، إذ أعلنت ولاية ميسيسيبي (Mississippi) في عام١٨٣٨ عدم قدرتها على الدفع، وسرعان ما تبعها أركنساس(Arkansas) وإنديانا(Indiana) وإلينوي وميشيجان وماريلاند وبنسلفانيا ولويزيانا وألاباما(Alabama) وفلوريدا (Florida)في عام ١٨٣٩، وكان عجز مسؤولي الدولة عن تحصيل الضرائب هو الذي دفعهم إلى مثل هذا الإجراء (Syreet, 1960, p. 222).

عدت مسالة الديون الخارجية من اشد المسائل الخلافية مع بريطانيا، و تم بذل بعض الجهود لإدراج مسألة الديون بين الدولتين في اللقاءات الرسمية التي جرت بين المسؤولين من الدولتين في ٧ تموز١٨٣٨ ولكن دون جدوى، وأصدر مصرف انكلترا في ٨ كانون الثاني ١٨٣٩ تعميماً يدعو صراحةً

إلى تحمُّل الديون من قبل الإدارة الأمريكية، وأصدر الكونغرس الأمريكي قراراً في ٧ اذار ١٨٣٩ برفض تحمل الديون (Joyle , 2011, p. 516).

وكان الشعب الأمريكي عامة عازماً على التغيير السياسي وشعروا بالحاجة المطلقة للتغيير، وأن أي تغيير يجب أن يكون نحو الافضل، لدرجة أن بعض الكتاب بدأوا يرونه انه من أجل أمن البلاد، لاعتقادهم أن الأمة كانت تقف على حافة الخطر، ووصل حد التوقع بهم إلى حدوث ثورة فكانوا يشعرون بالقلق باختلاف مستوياتهم الطبقية (lepLer, 2013, p. 55).

وكان السياسيون الاصلاحيين يستغلون أيضاً رغبة الجماهير في التغيير، وذلك انهم أدركوا ان السياسيين الموجودين في السلطة مهتمين بالمنصب فقط ومن أجل منافعهم الشخصية، ورأى سياسيون بارزون أن الشعب قد ابتعد في حكمه على الأمور بشكل صحيح، واعترف بعض السياسيين أن مناصريهم كان الدافع وراءهم في السلطة والنهب، فقد انتقد احد القادة السياسيين البارزين وهو الرئيس السابق جون كوينسي آدامز (John Quincy Adams) (١٧٦٧– ١٨٤٨) سياسي ورجل دولة أمريكي، وهو الرئيس السادس للولايات المتحدة الامريكية , ولد عام ١٧٦٧، تولى وزارة الخارجية بين اعوام ١٨١٧–١٨٢٥, شغل منصب الرئيس ١٨٢٥–١٨٢٩ ، توفي عام ١٨٤٨ (زاوتر، ٢٠٠٦، الصفحات ٥٩–٦٢), السلطة التشريعية ذاتها في الأزمة قائلاً : "**أن القدرة العملية للكونغرس قد انخفضت، وأن ممارسات اليومية لمجلس النواب أدت إلى تدهوره**" (lepLer, 2013, p. 76)، وكان الناس ينظرون باحتقار إلى الذين انتخبوهم (Alasdair, 2012, p. 118).

وانقسم الحزب الديمقراطي إلى ثلاث مجموعات هم المحافظون والمعتدلون والراديكاليون (اليمينيون) وكانت الخطوط الرئيسية للانقسام في الحزب الديمقراطي على النحو الاتي، إذ فضل المحافظون ومصرفا وطنياً وإصلاحاً لما يسمى العملة الورقية الوطنية، و أما المعتدلون فكانوا يعارضون مصرفا وطنياً ويؤيدون سياسة الرئيس جاكسون، اما اليمينيون الذين لم يكونوا حزباً بل كانوا تحالفاً من التجار الرأسماليين، وبقايا الحزب الجمهوري الوطني القديم والديمقراطيين المحافظين، فقد عارضوا سياسات الديمقراطيين المعتدلين والراديكاليين، والحث على تغيير جميع المناصب (Howe, 1984, p. 51)، وان الرئيس فان بيورين التابع للديمقراطيين المعتدلون رفض بإصرار التخلي عن سياسة الرئيس جاكسون أو التوصية إلى الكونغرس بجميع تدابير الإغاثة المحددة التي أوصى بها رجال الأعمال، واليمينيون، والديمقراطيون المحافظون منها التعميم النوعي الذي صدر عام ١٨٣٦ على أساس أنه سيؤدي إلى تفاقم الظروف بدلاً من تخفيفها، ووضح موقفه من رفضه للتوصية بأي تدابير إغاثة محددة قائلا "**ان الذين ينظرون إلى تقديم الحكومة لمساعدة خاصة للمواطن لتخفيف الإحراج الناجم عن الخسائر الناجمة عن التجارة والائتمان، ويغيب عن بالهم الغايات التي انشات من أجلها، لذلك أنا أمتنع من اقتراح أي خطة محددة إلى الكونغرس لتنظيم المبادلات في البلاد، أو تخفيف الإحراج التجاري، أو التدخل في العمليات العادية للتجارة الخارجية أو المحلية**" (C, 1970, p. 12)، وكان هذا إعلاناً واضحاً عن

معارضة الرئيس فان بورين للميل المتزايد من جانب المصالح التجارية لدعوة الحكومة العامة الإغاثة في أي كارثة ناتجة عن تصرفات خاطئة من البعض (C, 1970, p. 13).

ولكن رجال الأعمال واليمينيين والديمقراطيين المحافظين رفضوا ذلك باعتباره تجاهلاً معلناً ومحاولة للفصل بين مصالح الادارة والشعب، وانها محاولة إثارة حرب طبقية وأن هذا الاتهام قد أضعف من شعبية الرئيس فان بورين وحزبه، بل وأصرت الإدارة الأمريكية على أنهم لن يتعاطفوا مع المطالب الباهظة، نتيجة لذلك عانى الديموقراطيون المعتدلون من انتكاسات خطيرة في انتخابات الكونغرس والولاية في أعوام ١٨٣٨ و ١٨٣٩ (Alasdair, 2012, p. 135).

اقترح الرئيس فان بيورين في نهاية الأمر استبدال النظام المصرفي للمصارف المحلية بما يسمى بنظام الخزانة المستقل، إذ ستقوم وزارة الخزانة نفسها بتشغيل فروع (سندات الخزانة الفرعية)، ومن شأن إنشاء هذا النظام أن يساعد على منع إمكانية قيام حكومة مقبلة بإنشاء مصرف جديد للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من هذه القرارات الا ان الرئيس فان بيورين وحزبه تعرضوا لهزيمة في انتخابات الرئاسية لعام ١٨٤٠، وخلال المدة من عام١٨٤١-١٨٤٢ أجبر اليمينيون في مجلس النواب على إلغاء قانون الخزانة المستقل أو قانون الخزانة الفرعية الذي تم تمريره في عام ١٨٤٠، كما أجبر مجلس الشيوخ ومجلس النواب على قانون يخول بإنشاء مصرف وطني جديد (Alwine, 1968, p. 78).

الخاتمة:

١. عندما قرر الرئيس الأمريكي آندرو جاكسون بأنهاء عمل المصرف الثاني وعدم ايجاد بديل، خرجت الأمور عن السيطرة من الجانب المالي، على الرغم من عدد من القرارات التي اتخذها، إلا إنها جاءت بنتائج عكسية.
٢. الأزمة الاقتصاديّة التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٧ كانت متوقعة نتيجة للقرارات التي اتخذها الرئيس آندرو جاكسون، وانتشار المضاربة بمستويات عالية، وانخفاض أسعار القطن، والتلاعب بأسعار العملة من قبل أصحاب المصارف الخاصة.
٣. كان لدور المجالس التشريعية في الولايات الأمريكية دور حاسم في الضغط على المصارف الخاصة باستئناف المدفوعات.
٤. كانت للأزمة نتائج كبيرة على المجتمع الأمريكي، فانتشرت البطالة، وانخفضت قيمة العملة، وحدوث انقسام سياسي حول دور الحزب الحاكم في حله للأزمة، ولاسيما ان الرئيس الأمريكي فإن بيورين وحزبه وقفوا عاجزين في حل الأزمة، ادى ذلك إلى هزيمة الرئيس بيورين وذلك لعدم قدرته على إدارة الأزمة.

References

H, H. H. (1892). Commercial Crisis Of The Nineteenth Century, Charles Scribners. New York.

Williamson, J. G. (1964). American Growth The Balance Of Payments 1820-1920. U.S.A: Chapel Hill.

A. R. (2012). America's First Great Depression: Economic Crisis and Political Disorder after the Panic of 1837. Cornell University Press.

A. S. (2011). How Choice Fueled Panic: Philadelphians Consumptionand the Panic of 1837 Enterprise & Society. Enterprise & Society.

Alwine, P. R. (1968). A Thesis. Martin Van Buren And The Internal Improvements Question. U.S.A: Faculty of the College of Graduate Studies, University of Nebraska at Omaha.

B. H. (1947). Jackson, Biddle, and the Bank of the United States. The Journal of Economic History.

Bolles, A. S. (2009). The Financial History of the United States From 1789 to 1860. U.S.A: Cornell University Library.

Bourne, E. G. (2019). The History of the Surplus Revenue of 1837: Being an Account of Its Origin Its Distribution Among the States and the Uses to which it was Applied. U.S.A: Wentworth Press.

C, J. C. (1970). he Fox at Bay : Martin Van Buren and The Presidency 1837-1841. U.S.A: University of Kentucky Press.

C. K. (1978). Manias Panics and Crashes: A History of Financial Crisis. New York: Basic Books.

Carter, S. B. (2006). Historical Statistics Of The United States. New YorK: Cambridg University Press.

F. F. (1991). Important Armies of The Power : The Story of Colective Action of The Unemployed 1808-1942. U.S.A: University of Colorado Press.

F. F. (1991). Important Armies of The Power : The Story of Colective Action of The Unemployed 1808-1942. U.S.A: University of Colorado Press.

F. F. (1991). Important Armies of The Power : The Story of Colective Action of The Unemployed 1808-1942. U.S.A: University of Colorado Press.

H. Z. (,2015). A Peoples History of The United States . U.S.A: Harper Perennial Modern Classics.

Hirsch, S. E. (1978). Roots of The American Working Class 1800-1860. U.S.A: University of Pennsylvania Press.

House of Representatives. (1884). Miscellaneous Document (Vol. 6). U.S.A: Leopold Classic Library.

Howe, D. W. (1984). The Political Culture of The American Whigs. Chicago: University of Chicago Press.

Hubreman, J. A. (2013). Virtu and Improvement : The Panic of 1837 and The Making of Manhattan Whig Ideology. Undregraduate Thesis. U.S.A: Colombia University.

J. M. (2011). The Enlitened Economy Britain and The Industirial Revolution 1700-1850. New York: Penguin Books.

Juglar, C. (1916). A Brief History Of Panics And Their Periodical Occurrence In The United States (Vol. Third Edition). New York: Zbc Fmlcfterbocftet Press.

Katz, M. B. (1996). In The Shadow of Poorhouse :A Social History of Welfare in America. New York: Basic Books.

lepLer, J. M. (2013). The Many Panics of 1837 People Politics and Greation Of Translantic Financil Crisis. New York: Cambrige UniversityPress.

M. F., & Schwartz, A. J. (1982). Montary Trends in The United States The United Kingdom. Chicago: Chicago University Press.

M.Schlesinger, A. (2010). The Inaugural Adresses of The Presidents of The United States 1789-2009. New York: Facts On File.

Markham, J. W. (2002). A Financial History Of The United States From Christopher Columbus to The Robber Barons (1492-1900). New York: M.E.Sharp Armok.

Mcgrane, R. C. (1965). The Panic Of 1837 Some Financial Problems Of The Jacksonian Era. New York: Russell & Russell Inc.

Northrup, C. C. (2003). The American Economy A Hisorical Encyclopedia (Vols. Vol -1). U.S.A: ABC-ClIO INC.

Ogg, F. A. (1919). The Reign of Andrew Jackson. New York: Yale University Press.

Philips, C. A. (1937). Banking and The Business Cycle A Study Of The Great Depression in The United States. New York: The Macmillian Company.

Smith, W. B. (1953). , Economic Acepts Of The Second Bank Of The United States. Harvard University Prees.

Syreet, H. C. (1960). Harold C. Syreet, American Historical Documents. New York: Braines and Noble ING.

Timberlake, R. H. (1978). The Origins of General Banking in The United States. U.S.A: Harvard University Press.

Vally, R. M. (2010). Encyclopedia of U. S Political History. Washington: Dc: CQ Press.

Watson, H. L. (2006). Liberty and Power :The Politics Of Jacksonian. New Yor: ,Hill and Wang.

Ahmed Aboud Abdullah. (2022). The Struggle for Sovereignty in Europe: The Anglo-French Conflict and the Nine Years' War 1688-1697 as a Model. Unpublished PhD dissertation, College of Education for Human Sciences, Tikrit University.

Edu Zauter. (2006). Presidents of the United States of America from 1789 to the Present. London: Dar Al-Hikma.

Bushra Hussein Aboud. (2016). Andrew Jackson and His Military and Political Role in the United States of America 1767-1837. Master's thesis, College of Education, Wasit University.

Perlo Victor. (1952). The Pillars of American Colonialism (Vol. 2). (George Hanna, ed.) Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.

Farhat Ziada and Ibrahim Freiji. (1946). A History of the American People. Princeton University Press.

Noah Al-Harmozi. (2017). Encyclopedia of Basic Concepts in the Humanities and Philosophy. Rabat: The Arab Scientific Center for Research and Humanistic Studies.